بسم الله الرحمن الرحيم



تراجم صحيح البخاري

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م
بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد:
د. خالد بن مرغوب بن محمد أمين الهندي
عضو هيئة التدريس في كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة

1431 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعم الوهاب، غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب، لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه متاب، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد عبد الله ورسوله، أنزل عليه الكتاب، هدى وذكرى لأولي الألبابِ، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين وأصحابه الأكرمين خير أهل وأصحاب، وعلى كل مؤمن مخلص أواب، ما لمع ساطعا برق أو همل ممطرا سحاب .

أما بعد فقد قال الله جل شأنه " وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها"، ومن أجلّ نعمه سبحانه أن بعث نبيه الكريم محمدا ε هاديا ومبشرا ونذيرا، وهدى إلى الإيمان به واتباعه صحبا كراما اقتفوا هديه واتبعوا آثاره، فحازوا قصبات السبق في كل مكرمة، فهم السادة والقادة لجميع الأمة ، وتبعهم من بعدهم خلف خير على توالي الطبقات، اجتهدوا في الاستكثار من الحسنات .

فلهم منا صادق الاحترام والمحبة وجزيل الشكر والتقدير وخالص الدعاء أن يجزل الله لهم المثوبة على اختلاف أعصارهم وأمصارهم وتباعد أجناسهم وألوانهم وتنوع شعب الدين التي أحسنوا فيها وأعمال الخير التي اشتغلوا بها، ما دام القرآن والسنة لهم حجة وأساسا واتباع السلف مصباحا ونبراسا، وكان في غرة هذا الموكب الكريم أهل العلم الذين حملوا أمانة الوحي الإلهي والإرث النبوي وأفاضوا سجال الهدى على الخلق، فجزاهم الله جميعا أحسن الجزاء وأكرمهم كفاء ما عانوه في نشر شرائعه وجزاء ما بذلوه في تبليغ ودائعه.

وواسطة عقدهم ودرة تاجهم المتمسكون بالسنة الذين جعلوا اتباعهم خالصا للنبي ε في كل شيء من قول وفعل وعقد وهدي، ولم يبالوا بقول أحد خالف ما ثبت عندهم عن النبي ε، بل صرفوا الأعمار وأعملوا الأفكار في تتبع الأخبار مجتهدين في إسناد مبانيها واستنباط معانيها إيمانا بالله وطلبا لرضاه مع المداومة على تقوى الله، أمطر الله عليهم شآبيب رحمته ورضوانه وأسكنهم جميعا بحبوحة جنانه وألحقنا بهم بكرمه وامتنانه .

وكان من أئمة العلماء الذين اجتهدوا في التصنيف في السنة وفي استباط الأحكام منها الإمام البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي رحمه الله تعالى.

الذي ولد يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، توفي ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ستة وخمسين ومائتين، وقد أثنى عليه أئمة الإسلام، ثناءًا عاطراً واعترفوا بعلمه وفضله.

وكان الإمام إسحاق بن راهويه يقول :اكتبوا عن هذا الشاب – يعني البخاري – فلو كان في زمن الحسن لاحتاج الناس إليه لمعرفته بالحديث وفقهه، وقال الإمام أحمد: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل، وكان علماء مكة يقولون : محمد بن إسماعيل إمامنا وفقيهنا وفقيه خراسان.

وقال محمود بن النضر الشافعي يقول :دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها كلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم.

ومن مؤلفاته : الجامع الصحيح، الأدب المفرد، التاريخ الكبير، التاريخ الأوسط، التاريخ الصغير، خلق أفعال العباد، قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، رفع اليدين في الصلاة، القراءة خلف الإمام.

وأما صحيحه فهو "الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم : اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحد يث، وقال الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام: وأما "جامع البخاري الصحيح" فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى.

وهذا بحث أقدمه إلى مؤتمر الانتصار للصحيحين الذي تقوم به الجامعة الأردنية في عمان حرسها الله في بداية شهر شعبان 1431 هـ، وقد شارك كثير من العلماء بالكلام عن البخاري وعن كتابه وعن جهود العلماء نحوه، لكني أريد الحديث حول جزئية معينة وهي تراجم صحيح البخاري موضحا عناية العلماء بها ومكانة الكتاب من خلال ذلك.

وقد اشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول تراجم صحيح البخاري وتنوعها وعناية البخاري بالقرآن فيها

الفصل الثاني جهود العلماء حول تراجم البخاري .

الفصل الثالث مقتطفات من أصول تراجم البخاري

ثم الخاتمة، وفهرس أهم المراجع، والموضوعات

وهذا جهد المقلّ أقدمه للمؤتمر المذكور مساهمة مني في نصرة الصحيحين وخدمة السنة.

وأشكر وأدعو بالخير لكل من استفدت منهم في مراجع هذا البحث المختصر جزاهم الله جميعا كل خير، وأرجو من الله القبول والتوفيق ، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

الفصل الأول تراجم صحيح البخاري وتنوعها وعناية البخاري بالقرآن فيها

المبحث الأول : التعريف بتراجم البخاري وتنوعها

قال الجوهري رحمه الله: "ويقال قد ترجم كلامه إذا فسره بلسان آخر".

وقال العلامة ابن منظور رحمه الله: "التَّرجمان والتُّرجمان: المفسر للسان .

وقال الزبيدي رحمه الله: "المفسر للسان وقد ترجمه وترجم عنه إذا فسر كلامه بلسان آخر".

وقال الإمام النووي – رحمه الله – عليه: "التَّرجَمة بفتح التاء والجيم وهي التعبير عن لغة بلغة أخرى".

وفي الاصطلاح الترجمة هي عنوان الباب الذي تساق فيه الأحاديث.

وقال ابن الصلاح رحمه الله : وقد أطلقوا على قولهم: باب كذا وكذا اسم الترجمة لكونه يعبر عما يذكر بها

بين الحافظ ابن حجر في هدي الساري أن تراجم البخاري في صحيحه على نوعين:

أ-ظاهرة : وهي أن تكون دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها، وقد تكون بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه.

ب-خفية : وهي التي لا تدرك مطابقتها لمضمون الباب إلا بالنظر الفاحص والتفكير الدقيق.. وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء فقه البخاري في تراجمه وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره واستخراج خبيئه، وكثيرا ما يفعل ذلك أي هذا الأخير حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدما أو متاخرا، فكأنه يحيل عليه ويومئ بالرمز والإشارة إليه.

المبحث الثاني عناية البخاري في تراجم صحيحه بالقرآن الكريم

قال الحافظ ابن حجر : تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحا، ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام؛ فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة.

وقد ساق البخاري في كثير من الأبواب كثيراً من آيات القرآن، يترجم بها أحياناً فيبين ما يشرحها من الأحاديث، أو يترجم لها، فيستنبط منها أحكاماً شرعية (1).

([1]) انظر: **فقه الإمام البخاري** ، للشيخ أبو فارس، ج 1، ص 50، المنهج الاجتهادي للإمام البخاري في صحيحه رسالة دكتوراه للدكتور معاذ سعيد ديب

وأمثلة ترجمة البخاري بآية، أو تضمين ترجمته آية؛ كثيرة جداً، وهذه أمثلة ذلك:

1- الترجمة بآية مع غيرها من قوله أو قول غيره ويروي تحتها أحاديث:

قال البخاري: « باب قول الله تعالى: ﴿ الحج أشهر معلومات، فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولاجدال في الحج ﴾ [البقرة: 197]، ﴿ يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ﴾ [البقرة: 189]، وقال ابن عمر رضي الله عنهما: أشهر الحج: شوال، وذو القَعدة، وعشرٌ من ذي الحِجَّة، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: من السنة أن لا يُحرِم بالحج إلا في أشهر الحج، وكره عثمان رضي الله عنه: أن يُحرم من خُراسان أو كَرْمان » (2).

2- الترجمة بآية لا يقول معها شيء في الترجمة ويروي تحتها أحاديث:

قال البخاري: « باب قول الله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون ﴾ [آل عمران: 130] » (3).

3- الترجمة بآية ولا يروي تحتها أحاديث:

قال البخاري: « باب من استأجر أجيراً فبين له الأجل، ولم يبين العمل، لقوله: ﴿ إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين . إلى قوله . على ما نقول وكيل ﴾ [القصص: 27 - 28] يأجُرُ فلاناً: يُعطيه أجراً، ومنه في التعزية: أَجَرَكَ الله » (4).

4- أكثر البخاري من إصدار الأحكام استناداً إلى الآيات، بقوله مثلاً: « باب كذا لقول الله تعالى ... »، وقد فعل ذلك في صحيحه فيما يزيد على خمسين موضع، من أمثلتها:

قال البخاري: « باب من قال: إن الإيمان هو العمل، لقول الله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الزخرف: 72]، وقال عدة من أهل العلم في قوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ، عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الحجر: 92-93]؛ عن قول: لا إله إلا الله، وقال: ﴿ لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾ [الصافات: 61] » (5).

الفصل الثاني جهود العلماء حول تراجم البخاري

---

(2) كتاب الحج 25، باب 33، قبل حديث 1560.

(3) كتاب البيوع 34، باب 23، قبل حديث 2083.

(4) كتاب الإجارة 37، باب 6، بعد حديث 2266.

(5) كتاب الإيمان 2، باب 18، قبل حديث 26.

لقد اعتنى الأئمة – رحمهم الله تعالى – بالجامع الصحيح عناية فائقة، وتنوعت هممهم في شرحه وإيضاح مقاصده ونكاته الفقهية والبلاغية والنحوية، واعتنوا برجاله وأسانيده وثلاثياته ورباعياته، وألفوا في مستخرجاته وأطرافه ومختصراته، ومما اعتنوا به تراجم أبوابه التي قال عنها العلماء: إن فقه البخاري في تراجمه، فإنها قد حظيت بنصيب من التصنيف والتأليف، فمن ذلك:

المبحث الأول: المتواري على تراجم البخاري لابن المُنيِّر الإمام العلامة أحمد بن محمد بن منصور بن مختار القاضي ناصر الدين أبو العباس بن المنير الجذامي، ولد سنة عشرين وستمائة.

كان عالماً فاضلاً له اليد الطولي في الأدب وفنونه، وله مصنفات مفيدة استعمل في قضاء الإسكندرية، وولي خطابة جامعها مرتين ودرس فيها.

قال عنه الإمام الشيخ عزَّ الدين بن عبد السلام: ديار مصر تفخر برجلين في طرفيها ابن المنير بالإسكندرية وابن دقيق العيد بقوص، له عدة تصانيف منها كتابه "المتواري على تراجم البخاري".

قال الإمام ابن حجر: وقد جمع الإمام العلامة ناصر الدين أحمد ابن المنير أربعمائة ترجمة وتكلم عليها ولخصها القاضي بدر الدين ابن جماعة"، وله مؤلفات منها: الانتصاف من الكشاف، تفسير حديث الإسراء، وقد توفى – رحمه الله – بالثغر في ربيع الأول سنة ثلاث وثمانين وستمائة .

المبحث الثاني : ترجمان التراجم لابن رشيد محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن إدريس بن سعيد بن مسعود ويعرف بابن رُشيد، ولد في جمادى الأولى سنة سبع وخمسين وستمائة في سبته ودرس الفقه على المذاهب الأربعة، وكان له تحقق بعلم الحديث وضبط أسانيده، وميز رجاله، ومعرفة انقطاعه واتصاله، وهو ثقة عدل عند أهل هذا الشأن، له اهتمام بالحديث وتآليفه. فألف في التراجم كتابه "ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبات تراجم البخاري لما تحتها مما ترجمت عليه".

وهو كتاب نفيس في هذا الموضوع قال عنه ابن حجر: "وصل فيه إلى كتاب الصيام ولو تم لكان في غاية الإفادة وإنه لكثير الفائدة مع نقصه، وقال عنه الكتاني "أطال فيه النفس في إبداء المناسبات لتراجم صحيح البخاري".

أثنى عليه العلماء في فضله وعلمه، قال عنه ابن الخطيب في تاريخ غرناطة: "كان فريد دهره عدالة وجلالة وحفظا وأدبا وهديا عالي الإسناد صحيح النقل تامّ العناية بصناعة الحديث قيما عليها بصيراً بها محققا فيها ذاكراً للرجال فقيهاً".

وقال عنه ابن خلدون: "كبير مشيخة المغرب وشيخ المحدثين الرحالة وسيد أهل المغرب".

توفي بفاس في الثالث والعشرين بشهر محرم من سنة إحدى وعشرين وسبعمائة – رحمه الله –

المبحث الثالث مناسبات تراجم البخاري لابن جماعة.

الإمام القاضي بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة فقد عاش أربعة وتسعين عاماً قضاها في العلم والتعليم والقضاء الحسبة والخطابة ولد في حماة من أرض الشام سنة تسع وثلاثين وستمائة، وتعلم بها، ثم تنقل بين مصر والشام وفلسطين واستقر به المقام في مصر، وكان له اليد الطولى في كثير من العلوم في التفسير ولحديث والفقه والعقيدة والنحو والتاريخ والفلك.

قال عنه الحافظ الذهبي: كان قوي المشاركة في الحديث عارفاً بالفقه وأصوله ذكياً فطناً مناظراً متفنناً حصيفاً تام الشكل وافر العقل حسن الهدي.. وكان صاحب معارف يضرب في كل فن بسهم وله وقع في النفوس وجلالة في الصدور.

توفي – رحمه الله – في مصر سنة أربع وثلاثين وسبعمائة بعد حياة مليئة بالجهاد والتعليم والقضاء إذ استمر يدرس في بيته بعد أن تقدم به السن وكف بصره حتى الرمق الأخير – رحمه الله – تعالى.

ألف رسالة صغيرة في تراجم البخاري لأحاديث أبوابه استعرض فيها التراجم التي لا يظهر فيها للناظر علاقة بالترجمة وبين المناسبة، ولماذا أورد البخاري هذا الحديث في هذا الباب.

المبحث الرابع شرح تراجم أبواب البخاري ، للإمام ولي الله الدهلوي قال عنه عبد الحي الحسني: "أتى فيه بتحقيقات عجيبة وتدقيقات غريبة "، وهو أحمد بن عبد الرحيم العمري الدهلوي، ولد في دهلي بالهند في الرابع عشر من شوال سنة 1114 هـ في أواخر عهد السلطان أورنجزيب (أحد سلاطين الدولة التيمورية).

ونشأ في بيت علم وصلاح، فقد كان أبوه عالما كبيرا، اشترك في مراجعة الفتاوى الهندية على المذهب الحنفي التي أشرف السلطان أورنجزيب على إخراجها، تعلم الصبي الصغير في كنف أبيه، فحفظ القرآن الكريم في السابعة من عمره، وانصرف إلى دراسة اللغتين الفارسية والعربية، وتلقى علوم القرآن والحديث والفقه على أكابر علماء الهند، كما درس الطب والحكمة، ومال إلى الزهد في هذه الفترة المبكرة.

وبعد وفاة والده سنة 1131هـ جلس للتدريس، فأقبل عليه طلاب العلم يتلقون على يديه الفقه والحديث، وبعد أن أمضى اثني عشر عاما رحل إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، وبعد أن قضى مناسكها، لازم شيوخ الحجاز، فتتلمذ على أيديهم، وأجازوه براوية الحديث الشريف.

ثم عاد إلى بلده في أوائل سنة 1145 هـ ليستأنف حياة الدرس والتعليم، واتخذ من بيته مكانا لاستقبال طلابه والتدريس فيه.

فلما ضاق عليه لكثرة الطلاب الذين يفدون عليه بنى له السلطان محمد شاه مدرسة كبيرة اشتهرت باسم دار العلوم افتتحها بنفسه وقد تخرج فيها أعداد كبيرة من العلماء ممن حملوا علم الشيخ ونشروه بين الناس، وقد دعا الشيخ إلى الاعتقاد والعمل بما جاء في الكتاب والسنة، وجرى عليه السلف، وقام بتنقية التصوف من الشوائب التي لحقت به، وعُرف بالتحقيق في المسائل والنظر في الأدلة وعدم الجمود على تفريعات المتأخرين.

وقد أثمرت جهوده الإصلاحية في مئات من التلاميذ حملوا من بعده مشاعل العلم، ورايات الجهاد، وأحيوا السنة بعد أن كادت تموت في الهند، ومنهم أولاده، وعلى رأسهم ابنه عبد العزيز، الذي قام مكانه في العلم والعمل، وكان نابغًا في الحديث والفقه، ووقف للإنجليز وأفتى بجهادهم فقام العلماء بالجهاد، وخاضوا غمار الحروب لإنقاذ المسلمين من الإنجليز وأعوانهم السيخ، ومن أبرز هؤلاء العلماء أحمد عرفان الشهيد الذي تتلمذ على الشاه عبد العزيز الدهلوي وأخيه عبد القادر ابني ولي الله الدهلوي.

أثرى الشيخ المكتبة الإسلامية بمؤلفات عظيمة بلغت أكثر من 50 كتابًا، منها :

1. حجة الله البالغة في أسرار الحديث وحكم التشريع.
2. الإنصاف في بيان سبب الاختلاف، وهو يتناول مباحث في أصول الفقه ونشأة المذاهب الفقهية.
3. عِقد الجِيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، عرض فيه لكثير من الأحكام المتعلقة بالاجتهاد.
4. الفوز الكبير في أصول التفسير، تكلم فيه عما لا بد منه لمن يقوم بالتفسير حتى يكون على بينة من أمره.
5. المسوَّى من أحاديث الموطأ، شرح فيه أحاديث الكتاب، وبيّن فيه ما تعقبه العلماء على الإمام مالك بإشارة لطيفة.
6. شرح تراجم أبواب البخاري.

وترجم معاني القرآن إلى الفارسية بعنوان فتح الرحمن في ترجمة القرآن.

تُوفِّي في السادس والعشرين من محرم سنة 1176هـ تاركًا ذكرى عطرة لا يزال شذاها يفوح.

وقد أثنى عليه وعلى جهوده كثير من العلماء، ومنهم الشيخ عبد الحي الكتاني حيث قال : « كان هذا الرجل من أفراد المتأخرين علما وعملا وشهرة، أحيا الله به – وبأولاده وأولاد بنته وتلاميذهم – الحديثَ والسنةَ بالهند بعد مواتهما، وعلى كتبه وأسانيده المدار في تلك الديار، والمترجم والله جدير بكل إكبار واعتبار »، وقال: « وأشهر أسانيد الشيخ عبد الغني عن أبيه ومحدث الديار الهندية الشيخ محمد إسحاق كلاهما عن جد الأخير لأمه الشيخ عبد العزيز الدهلوي عن أبيه ولي الله عن أبي طاهر الكوراني عن أبيه الملا إبراهيم عالم المدينة ومسندها عن النجم الغزي عن أبيه البدر عن أصحاب الحافظ ابن حجر، لا أتقن ولا أوثق في سلاسل المتأخرين من هذه السلسلة لأنها مع علوها مسلسلة بأئمة الأعصار والأمصار وأقطاب السنة ورجال العلم والعمل، ولذلك إذا رويت عن الوالد عن الشيخ عبد الغني بها كأني أقول بالنسبة لزماننا والقرون الأخيرة حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر فأجد لهذا السياق من الحلاوة والقبول والعظمة ما تنهدّ له جبروتية الشباب وتقف عنده صولة علوم الشقشقة، حشرني الله في زمرتهم وألحقني بهم مع الرعيل الأول من السابقين الأولين » [6].

---

6 – فهرس الفهارس والأثبات 117/1، 154/2

المبحث الخامس : الأبواب والتراجم من صحيح البخاري للشيخ الكاندهلوي

وهو العلامة المحدث الشيخ محمد زكريا بن الشيخ محمد يحيى بن الشيخ إسماعيل الكاندهلوي ولد في رمضان سنة 1315 هـ في كاندهلة من أعمال مظفر نكر قرب دهلي، قرأ الكتب الستة مرة على والده، ومرة أخرى قرأ الصحيحين مع سنن أبي داود وسنن الترمذي مع موطأ مالك رواية يحيى الليثي ورواية محمد بن الحسن وشرح معاني الآثار على الشيخ خليل أحمد الأنصاري ولزم شيخه هذا وساعده في تأليف كتابه: بذل المجهود شرح سنن أبي داود وصحبه إلى الحج وأجازه إجازة عامة .

عيّن مدرساً للحديث الشريف وغيره من العلوم المختلفة بمدرسة مظاهر العلوم التي تخرج منها غرة محرم سنة 1335هـ ، درّس مشكاة المصابيح وعدة أجزاء من صحيح البخاري بأمر شيخه الشيخ خليل أحمد ثم قام بتدريس سنن أبي داود ثم النصف الأول من صحيح البخاري ثم آل إليه تدريس الجامع الصحيح بكامله فواظب عليه مدة طويلة مع ضعف بصره وأمراضه الكثيرة ولم يعتذر عنه إلا في أول السنة الدراسية في سنة 1388هـ، ومن أهم وأشهر مؤلفاته المطبوعة:

1. أوجز المسالك إلى موطأ مالك في ثمانية عشر مجلداً وقدم له العلامة أبو الحسن الندوي

2- حجة الوداع وجزء عمرات النبي صلى الله عليه وسلم (مجلد)

3- أسباب سعادة المسلمين وشقائهم ... كتاب متوسط من الحجم الصغير

4- وجوب إعفاء اللحية وقرظه الإمام الشيخ عبد العزيز بن باز ..

وتوفي رحمه الله في المدينة المنورة في أول يوم من شعبان سنة 1402 هـ .

وقد كتب الأبواب والتراجم وجاء في ضمنه بكتاب الشيخ ولي الله الدهلوي كاملا كما علق على لامع الدراري على صحيح البخاري من أمالي الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي (ت 1324هـ)، وقد اعتنى الشيخ الكنكوهي بتراجم البخاري، وقدم له الشيخ الكاندهلوي بمقدمة مطولة ذكر في أحد فصولها تفاصيل في منهج البخاري في تراجمه معتمدا على ما ذكر العلماء من قبله لا سيما الدهلوي وعبر عنه بشيخ المشايخ، واستفاد من شيخ الهند محمود الحسن، وزاد فوائد كثيرة مما ظهر له من خلال تدريسه للصحيح وتأمله فيه، فقد ذكر فصلا خاصا بتراجم البخاري وهو الفصل الثالث من المقدمة وقد رأيت أن أنقل منه من الفائدة الثالثة وهي في تفاصيل أصول تراجم البخاري وقد ذكر فيها سبعين أصلا، اختصرت منها ما يأتي في الفصل الثالث.

الفصل الثالث مقتطفات من أصول تراجم البخاري :

1- يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه ويذكر في الباب حديثاً شاهداً له على شرطه.

2- يترجم بمسألة استنبطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أو عمومه أو إيمائه أو فحواه.

3- يترجم بمذهب ذهب إليه ذاهبٌ قبله، ويذكر في الباب ما يدل عليه بنحو من الدلالة من غير قطعٍ بترجيح ذلك المذهب فيقول: باب من قال كذا.

4- يترجم بمسألة اختلفت فيها الأحاديث، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها، ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها، مثاله: باب خروج النساء إلى البراز. جمع فيه حديثين مختلفين.

5- قد تتعارض الأدلة، ويكون عند البخاري وجه تطبيق بينها، يحمل كل واحد على محمل فيترجم بذلك المحمل، إشارة إلى التطبيق، مثاله : باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وما يحذر من الإصرار على التقاتل، ذكر فيه حديث: "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر".

6- قد يجمع في الباب أحاديث كثيرة دالة على الترجمة، ثم يظهر له في حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها، فيعلم ذلك الحديث بعلامة الباب، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه وجاء الباب الآخر برأسه، ولكن قوله: "باب" هنالك بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ : تنبيه أو لفظ فائدة أو لفظ قف...

7- قد يكتب لفظ : باب مكان قول المحدثين: بهذا الإسناد، وذلك حيث جاء حديثان بإسناد واحد، كما يكتب حيث جاء حديث واحد بإسنادين.

8- قد يترجم بمذهب بعض الناس، وبما كاد يذهب إليه بعضهم، أو بحديث لم يثبت عنده، ثم يأتي بحديث يستدل به على خلاف ذلك المذهب ' إما بعمومه أو بغير ذلك .

9- يذهب في كثير من التراجم إلى طريقة أهل السير في استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارات طرق الحديث، وربما يتعجب الفقيه لعدم ممارسة هذا الفن، لكن أهل السير لهم اعتناء شديد بمعرفة تلك الخصوصيات.

10- قد يقصد التمرين على ذكر الحديث وفق المسألة المطلوبة ويهدي طالب الحديث إلى هذا النوع، وقد يذكر حديثا لا يدل هو نفسه على ترجمة أصلا، لكن له طرق وبعض طرقه يدل عليها إشارة أو عموما، وقد أشار بذكر الحديث إلى أن له أصلا يتأكد به ذلك الطريق، ومثل هذا لا ينتفع به إلا المهرة من أهل الحديث

11- وكثيرا ما يترجم لأمر ظاهر قليل الجدوى، لكنه إذا تحقق المتأمل أجدى، كقوله " باب قول الرجل ما صلينا "، وزاد الحافظ في مثاله، ومنه قوله " باب قول الرجل : فاتتنا الصلاة " ، وأكثرها تعقبات على مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة في تراجم مصنفيهما، ومثله لا ينتفع به إلا من مارس الكتابين واطلع على ما فيهما، قال الكاندهلوي : وهذا الأصل لا يختص بالكتابين المذكورين، بل الإمام البخاري كثيرا ما يترجم في صحيحه على رد الروايات التي لا تصح عنده، سواء كانت في الكتابين المذكورين أو غيرهما من كتب السنن وغيرهما.

12 – وكثيرا ما يستخرج الآداب المفهومة بالعقل من الكتاب والسنة والعادات الكائنة في زمنه صلى الله عليه وسلم، ومثل هذا لا يدرك حسنه إلا من مارس كتب الآداب وأجال عقله في ميدان آداب القوم، ثم طلب لها أصلا من السنة .

13– وكثيرا ما يأتي بشواهد الحديث من الآيات، وبشواهد الآية من الأحاديث تظاهرا، ولتعيين بعض المحملات دون البعض فيكون كقول المحدث المراد بهذا العام الخصوص، أو بهذا الخصوص العموم ونحو ذلك .

14– من دأب الإمام البخاري الاستدلال بكل محتمل، قال الدهلوي في باب " الرجل يأتم بالإمام " : هذا يحتمل معنيين وذهب المؤلف إلى كلا المعنيين، و أيضا ببعض محتملاته كذا قال في " باب العرض في الزكاة " من أن قوله وأما خالد .. إلخ بقول عائشة على ترجمة الباب استدلالا ببعض محتملاته.

15– قال الدهلوي في " باب رفع البصر إلى الإمام " : ربما يعقد الترجمة لأمر خاص من بين العام، مع أن مراده إثبات ذلك العام .

16– قد يذكر في الترجمة أمرين : يثبت أحدهما بالنص والآخر بالأولوية، كما أفاده في " باب ما يذكر في المناولة" .

17 – ما اختاره في تراجمه مرارا أن الباب الخالي عن الترجمة يكون بمنزلة الفصل من الباب السابق، ذكره الشيخ في باب خال عن الترجمة بعد " باب إدخال البعير في المسجد " وفي باب بعد " باب الصلاة بين السوارى "، وقال العيني : إن البخاري جرت له عادة، أنه إذا ذكر لفظ " باب " مجردا عن الترجمة يدل ذلك على أن الحديث الذي يذكره بعده يكون له مناسبة بأحاديث الباب الذي قبله .

18– إن من المسلمات المجمع عليها أن الإمام البخاري لا يكرر عمدا في صحيحه حديثا ولا ترجمة، ومع ذلك فإن ظهر في موضع تكرار الترجمة مثلا ذكر باب " فضل العلم " في موضعين من كتاب العلم، فلابد أن يجعل لهما محمل يميزهما، ولذا أجمعوا على أن المراد بالفضل في أحدهما غير المراد في الثاني

19– إن الأصل في التراجم أن تكون دعاوى، والأحاديث الواردة في الباب تكون دلائلها مثبتة للترجمة، لكن الإمام البخاري كثيرا ما يترجم بما يكون بمنزلة شرح للحديث، ومثل له شيخ الهند ب " باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض " فقال : إن زيادة لفظ غير أيام الحيض بمنزلة الشرح للحديث، جمعا بينه وبين حديث عائشة رضي الله عنها " لا حتى ترين القصة البيضاء "

20– أنه قد يذكر في الباب حديثا لا يوافق الترجمة، لكن يأتي في باب آخر ما يثبت به الترجمة، ومثل له ب " باب السمر في العلم " .

21– أن الإمام البخاري كثيرا ما يذكر في الترجمة آثار الصحابة وغيرها، فمنها : ما يكون مثبتا للترجمة، ومنها : ما يذكر لأدنى مناسبة، فإن الشيء بالشيء يذكر

22- قد يشير بذكر حديث لصحابي لا يناسب الترجمة إلى حديث آخر لذلك الصحابي مناسب للترجمة، وهذا من أشد تشحيذاته للأذهان، فقد ترجم البخاري في صحيحه " باب طول القيام في صلاة الليل " وأورد في آخره حديث حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام للتهجد من الليل يشوص فاه بالسواك، وأشكل على الشراح قاطبة مناسبة هذا الحديث بالباب ، وقال البدر بن جماعة، يظهر لي أن البخاري أراد بهذا الحديث استحضار حديث حذيفة الذي أخرجه مسلم : أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة، فقرأ البقرة وآل عمران والنساء في ركعة، وكان إذا مر بآية فيها تسبيح سبح أو سؤال سأل أو تعوذ تعوذ، ثم ركع نحوا مما قام، الحديث، قال : وإنما لم يخرجه البخاري لكونه عاى غير شرطه فإما أن يكون أشار إلى أن الليلة واحدة، أو نبه بأحد حديثي حذيفة على الآخر.

23- أن الإمام البخاري يحذف الترجمة تكثيرا للفوائد، فإن الحديث الوارد في الباب يستنبط منه مسائل عديدة مناسبة لهذا المحل، فيحذف الترجمة تشحيذا للأذهان وتنبيها وإيقاظا للناظرين أن يخرجوا منه تراجم عديدة مناسبة لهذه الأبواب .

24- يذكر الباب مع الترجمة لكن لا يذكر فيه حديثا، وفيه وجهان : قد يذكر تحت الترجمة آية أو حديثا أو قولا من الصحابة والتابعين دالا على الترجمة، فالترجمة مثبتة بذلك، وقد لا يذكر في الباب شيئا منها ولا حديثا، فيحمله الشراح على سهو الناسخين أو سهو المصنف أو عدم تيسر إرادته بوجه من الوجوه، ولا يخفي استبعاده، والتحقيق أن المؤلف لا يفعل ذلك في موضع يكون دليل الترجمة مذكورا قبلها في الباب السابق أو بعدها، مع أن هذه الصورة قليلة جدا، فلا تكون الترجمة غير ثابتة، بل ثابتة بالدليل المذكور، وإن لم يذكره مع الترجمة لقصد التمرين.

25- أن الإمام البخاري كثيرا ما يكرر التراجم لفوائد شتى، كالإجمال في ترجمة سابقة والتفضيل في أخرى، أو إثباتها في الأولى بغير حديث مسند وفي الثانية بحديث مسند، وتارة ما يكرر التراجم لإثبات دعوى واحد.

26- أن الإمام البخاري قد يجمع الأبواب العديدة ويأتي بعد تلك الأبواب بحديث واحد يثبت الأبواب السابقة كلها، وبفعل ذلك تشحيذا للأذهان، ومن لم يمعن النظر في ذلك يعد الأبواب السابقة خالية عن الحديث، ويأتي لذلك بتوجيهات بعيدة، كسهو المؤلف، أو عدم وجدانه للحديث، أو تحريف من الناسخ، وغير ذلك من التوجيهات العامة المعروفة، ومثاله : أنه رضي الله عنه ترجم ب " باب الرياء في الصدقة " ثم ترجم ب " باب لا يقبل الله صدقة من غلول ولا يقبل إلا من كسب طيب " ثم ترجم ب " باب الصدقة من كسب طيب " ولم يذكر حديثا في الأوليين، وذكر في الثالث، ولم يتعرض لذلك الشراح إلا بقولهم تخلو الترجمة عن الحديث اقتصارا على الاستدلال بالآية .

27-أن الإمام البخاري ترجم في صحيحه ب " باب كيف كان " أصالة ثلاثين ترجمة، عشرون منها في النصف الأول، وعشر في النصف الثاني، والمراد بقولي : أصالة، أن المترجم بذلك تبعا في الأبواب الأخر

وراء من ذلك، ولا تثبت الكيفية في أكثر هذه التراجم، واضطربت أقوال الشراح في إثبات الكيفية من أحاديث هذه الأبواب، قال الكاندهلوي : و الأوجه عندي في هذه الأبواب الخالية عن بيان الكيفية : أن الإمام البخاري لم يرد هذه الأبواب إثبات الكيفية، بل أراد إثبات ما بعد لفظ كيف، ونبه بلفظ كيف على الاختلاف الوارد في كيفية هذه الأمور، مثلا ترجم ب " باب كيف ك ان بدء الحيض "، وليس في الحديث بيان كيفية بدئه، بل الوارد فيه الاختلاف في وقت بدئه، وعلى ذلك حمل عامة المشايخ الترجمة ، والأوجه عندي : أن الإمام البخاري أشار بذلك إلى اختلافهم في كيفية البدء، هل كان بدؤه مصلحة أو عذابا ؟ .

28- أن الشراح كثيرا ما يثبتون الترجمة بالعادة المعروفة عنه صلى الله عليه وسلم، وأخذ بذلك الأصل الشيخ ولي الله في التراجم في " باب دفع السواك إلى الأكبر" إذ قال : وجه الدلالة من الحديث أن عادته صلى الله عليه وسلم إذا أتى بشيء يسير أن يعطيه صغير السن، وإذا أهدى إليه شيء ذو خطر أن يعطيه الكبير، وأعطى السواك أولا – نظرا إلى الظاهر- الصغير، فقيل له : كبر، ففهم منه فضيلة السواك .

29- أن الإمام البخاري قد يورد بعد الترجمة حديثا يوافقها، ثم يذكر بعد ذلك حديثا لا يوافقها، ويكون ذكر الحديث الثاني لمصلحة الحديث الأول، كتوضيح إجمال ما في الحديث الأول

30- كثيرا ما يستدل على الترجمة بالعموم،، وأخذ بذلك الأصل الشيخ الكنكوهي بمواضع من تقريره، منها ما قال في " باب وجوب القراءة للإمام " : استدل على مدعاه بأن الوارد مطلق عن تقييد بشيء من الصلاة أو المصلين، ويدخل هذا الأصل أيضا ما قال في " باب ذكر البيع والشراء في المسجد " : إذ استدل بذكر النبي صلى الله عليه وسلم إياهما على جواز البيع في المسجد بدون إحضار المبيع بعموم اللفظين، وقال مثل هذه الاستدلالات كثيرة في البخاري.

31- أن المقصود كثيرا ما يحصل بالنظر إلى مجموع الروايات في الباب ولا تستقل كل رواية بإفادة ما وضعت عليه الترجمة، وعلى هذا فلا إشكال فيما يورده المؤلف من الروايات التي لا تنطبق على الترجمة بأسرها.

32- أن الإمام البخاري كثيرا ما يترجم بلفظ الاستفهام، كقوله : " باب هل يكون كذا أو من قال كذا " ونحو ذلك، وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين، وغرضه بيان هل يثبت ذلك الحكم أو لم يثبت .

33- أنه رحمه الله التزم مع صحة الأحاديث استنباط الفوائد الفقهية والنكت الحكمية .

35- لا يجزم بشيء في بعض الأحكام التي يقع فيها الاختلاف، بل يوردها على الاحتمال .

36- ما أفاده الشيخ الشاه ولي الله في تراجمه في " باب الوضوء من النوم " وحاصله أن التعليل بالعلة البعيدة تاركا للعلة القريبة دليل على أن العلة القريبة غير مؤثرة، قال : وأمثال هذه الاستدلالات للمؤلف كثيرة .

37- ذكر الباب بلا ترجمة تنبيها على الاختلاف في الرواية مثاله : ما قال العيني في " باب " بلا ترجمة بعد : باب ما جاء في غسل البول "، وقد ذكر فيه البخاري حديث الرجلين يعذبان في القبر : هذا الحديث في نفس الأمر هو الحديث الذي ترجم له البخاري بقوله " " باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله " لأن مخرجهما واحد غير أن الاختلاف في السند وبعض المتن .

38- قد يترجم بترجمتين ولا يذكر الحديث إلا لواحد منهما ويترك الأخرى، وميل الحافظ في هذه الأبواب أنه رضي الله عنه أشار بالترجمة الثانية إلى روايات ليست على شرطه، فقد قال في " باب غسل المني وفركه " الخ : لم يخرج البخاري حديث الفرك، بل اكتفى بالإشارة إليه في الترجمة على عادته .

39- إذا ذكر جزئين في الترجمة ولم يذكر الحديث إلا لواحد منهما، فإن الإمام البخاري يشير بذلك إلى أن أحد الجزئين ثابت والثاني لا يثبت، فكأن البخاري رد عليه بالترجمة وأنكره.

40- إن من عادة البخاري إنه قد لا يذكر في الترجمة حكما لكن مختاره يظهر مما ذكر في الباب من الآثار التي يودعها في الترجمة .

41- أنه رضي الله عنه كثيرا ما يقوي بالترجمة معنى حديث ليس على شرطه لكن معناه صحيح عنده، فيستدل بالرواية التي هي على شرطه على صحة معنى حديث ليس على شرطه .والفرق بين هذا الأصل وبين الأصل الأول من هذه الأصول، أن المذكور في الترجمة هناك كان لفظ الحديث، وههنا الترجمة ليست بلفظ حديث، بل ههنا إشارة بالترجمة إلى صحة معناه .

42- أنه قد ينبه بالترجمة على مسألة مهمة غير متعلقة بالكتاب استطرادا، فيشكل على الناظرين توفيق هذه الترجمة بالكتاب، مثلا ترجم في أبواب المساجد ب " باب الاغتسال إذا أسلم "

43-كثيرا ما يذكر الترجمة بخلاف لفظ الحديث، ويكون الغرض منه الإشارة إلى اختلاف ألفاظ الرواية الواردة في الباب، وهذا مطرد في كتابه .

44- أن ما يذكره البخاري في تراجمه بصيغة التمريض إشارة إلى ضعفه .

45- قد يبت الحكم في الترجمة في مسألة خلافية شهيرة أيضا لثبوت الجزم عنده في هذه،كما قالوا في " باب وجوب صلاة الجماعة :" : قال الحافظ : هكذا بت الحكم في هذه المسألة، وكان ذلك لقوة دليلها عنده.

46- كثيرا ما لا يجزم بالحكم في الترجمة إشارة إلى التوسع في ذلك، فيذكر الروايات المختلفة في باب إشارة إلى جواز كل ذلك .

الخاتمة :

وبهذا القدر أكتفي في هذه الأصول لتراجم البخاري، راجيا أن تكون قد وضحت شيئا مفيدا عن تراجم البخاري وعن جهود العلماء حولها، وبالله التوفيق .

وقد تبين من خلاله براعة الإمام البخاري ودقة فقهه وعناية العلماء بتراجم كتابه وتوجيهاتهم المتعددة لما أشكل على بعضهم منها .

وأحب أن أذكر هنا ملاحظة تتعلق بعموم الشخصيات المذكورة في البحث في مجال ذكر جهود العلماء نحو تراجم البخاري وهي أن مقصودي من ذكر المؤلفات والمؤلفين هو بيان مقام صحيح البخاري وجهود العلماء نحوه، ولم أقصد ذكر مناهجهم وآرائهم في غير ما يتعلق بموضوع البحث ، ولم يأتِ ثنائي على شيء من المؤلفات أو العلماء بمعنى الموافقة على جميع الآراء.

وإنما أطمح إلى اتباع الدليل إذا عرفته، وأنتسب إلى أهل السنة والجماعة، وأحرص على التزام طريق السلف الصالح، دون أي تعصبات مذهبية أو سلوكية أو فكرية، وأعتبر المرجع في كل شيء إنما هو الكتاب والسنة كما فهمهما سلف الأمة الصالحين ومن اتبعهم من العلماء الراسخين، وإن السنة روحي ومنهاجي، إليها أروح ومنها أجيء.

وختاما أسأل الله تعالى أن يغفر لي الزلل ويتقبل مني صالح العمل، وأن ينفع به كاتبه ومطالعه، ويجعله موصلا إلى محبته ورضاه، برحمته إنه أرحم الراحمين .

المدينة المنورة يوم الأحد 1431/7/1هـ

الفهارس

1- فهرس أهم مراجع البحث

1. الحركة السلفية في الهند ودورها في خدمة السنة المطهرة لفضيلة الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - مجلد 12، عدد 46.- ص37 - 54، مجلد 14، عدد 53.- ص143 - 156
2. جهود محدثي شبه القارة الهندية الباكستانيةفي خدمة كتب الحديث المسندة المشهورة في القرن الرابع عشر الهجري إعداد وترتيب د. سهيل حسن عبدالغفار الجامعة الإسلامية العالمية إسلام أباد - باكستان بحث مقدم لندوة جامعة الشارقة الإمارات العربية المتحدة
3. أبجد العلوم والحطة للشيخ صديق حسن خان القنوجي
4. (نزهة الخواطر) للشيخ عبد الحي الحسني والد العلامة أبي الحسن الندوي
5. الجزء الثالث والرابع من رجال الفكر والدعوة في الإسلام للندوي
6. فهرس الفهارس والأثبات للعلامة عبد الحي الكتاني
7. أطروحة الدكتور معاذ سعيد ديب عن المنهج الاجتهادي للإمام البخاري في صحيحه
8. العناقيد الغالية في الأسانيد العالية للشيخ محمد عاشق إلهي البرني
9. الكنز المتواري في معادن لامع الدراري وصحيح البخاري للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي نشر مؤسسة الخليل الإسلامية، فيصل آباد باكستان، 1419 هـ
10. تراجم أحاديث الأبواب دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري لفضيلة الأستاذ الدكتور علي بن عبد الله الزبن، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 5، ص146-171

2- فهرس الموضوعات